ResearchGate

See discussions, stats, and author profiles for this publication at: https://www.researchgate.net/publication/285413983

السياسة العامة إطار نظري تحليلي

Book · January 2015

CITATIONS
0

READS
546

1 author:

Amin Al Mashagbeh
University of Jordan
20 PUBLICATIONS **0** CITATIONS

SEE PROFILE

Available from: Amin Al Mashagbeh
Retrieved on: 28 October 2016

السياسة العامة

" إطار نظري تحليلي "

ورقة عمل (أولية)

عمان – الأردن

أ.د. أمين المشاقبة

أستاذ العلوم السياسية

الجامعة الأردنية

2015

"السياسة العامة "

إطار نظري

تتدخل السياسة العامة في كافة أوجه الحياة الخاصة والعامة للمواطنين فمن المعروف ان الدولة تشرع القوانين وتصدر القرارات المختلفة لتنظيم العلاقة بين المواطنين والدولة والمواطنين أنفسهم ، نقول سياسة عامة محلية وأخرى خارجية وسياسة عامة للمرأة ، والبيئة ، والفقر وغيرها ، فمن هنا ترتبط السياسة العامة بحياة المواطنين اليومية على مختلف مستوياتهم .

1. **السياسة العامة : كتغير تابع Dependent Variable** : أو كنتيجة لقيام النظام السياسي بممارسة نشاطاته من خلال السلطة التشريعية ، حيث تختص السلطة التشريعية بسن القوانين والتشريعات التي تنظم الحياة العامة في إطار الدولة يعرف البعض السياسة العامةبانها (عملية تنفيذ التشريعات والقرارات عبر مراحلها المختلفة) إذ ينصب التركيز على السبل المتاحة لتحسين المحتوى حتى يتمكن من اتخاذ قرارات أفضل .
2. **السياسة العامة : كتغير مستقل Independent Variable** : أهمية الدور الذي تلعبه السياسة العامة كعامل مؤثر في العديد من المجالات داخل وخارج إطار الدولة ، فالسياسة العامة ضمن هذا تؤثر على القطاعات المختلفة مثل التعليم ، الصحة ، البيئة ، التنمية ، والفقر والعلاقات الخارجية ، أن محور التركيز ينصب على السياسة العامة في حد ذاتها ، وتتعدى ذلك للتركيز على القطاعات والنشاطات المتأثرة بالسياسة العامة .
3. **السياسة العامة كعملية As Process** : هنا تعتبر تغيراً تابعاً ومستقلاً في نفس الوقت : السياسة العامة تعتبر عملية تتأثر بالبيئة المحيطة وتكون بالتالي نتيجة لتفاعل العديد من العوامل الداخلية والخارجية ، وكونها متغير مستقل يؤثر في البيئة المحيطة من خلال ما يعرف بالنتائج Feedbacks – Out comes

السياسة العامة تجسد عملية تنفيذ وتعاون بين أجهزة الدولة الرسمية وغير الرسمية ، الجهاز التنفيذي يلعب دوراً هاماً في المراحل المختلفة لصنع السياسة العامة وهي تعكس المصلحة العامة Public interests – فهي على صلة وثيقة ومباشرة بالمجتمع والحياة اليومية للمواطنين والمصلحة العامة التي تسعى الدولة لتحقيقها تختلف عن المصلحة الخاصة بجماعة مصلحية أو نخبة مصلحية معينة .

النظرية الكلاسيكية للسياسة العامة : التركيز على عملية اتخاذ القرارات والمفاضلة بين البدائل وصنع القرار الأكثر عقلانية ، وتجسد السياسة العامة سلسلة من الأهداف والوسائل والأسباب والنتائج ، ووجود هرمي فيه شكل من الرقابة ، ووجود مبادىء وخصائص محددة يمكن تعميمها.

النظرية السلوكية للسياسة العامة : الأهداف متعددة ومقبولة في نفس الوقت تكيف السياسة العامة مع البيئة المحيطة وتستند الى نظرية البيئة ، الإتصالات ، وصنع القرار ، اليسون ، ايستون ، الموند كارل دويش ، فريد ريجز.

النظرية المابعدية للسياسة العامة : إيجاد نظرية متكاملة وخاصة بالسياسة العامة Radin 1992 .

توسيع قاعدة المشاركة في دائرة السياسة العامة :

- زيادة عدد القضايا وتنوعها نظراً لتوسع مجالات الاهتمام بالنسبة لصانع القرار .
- عدم الاقتصار على الجانب الوصفي للسياسة العامة وضرورة التوفيق بين ما هو وصفي وتحليلي .
- السياسة العامة ممكن أن تعالج كافة القضايا المجتمعية .
- تعدد الأطراف الفاعلة في عملية السياسة العامة وعدم اقتصارها على نخبة محددة ، ووجود إجماع على قيم مشتركة معينة بين محللي السياسة العامة .

دائرة السياسة العامة Public Policy Cycle :

نتيجة لأتسام العملية السياسية بالتعقيد والتداخل يتطلب تبسيط ذلك عن طريق تقسيمها الى مراحل مختلفة وهدف النظرية هو تضييق الفجوة بين النظرية والتطبيق في مجال السياسة العامة ، وضرورة وصف وتحليل عملية صنع السياسة العامة عبر المراحل المختلفة وبدقة .

أما خصائص هذه النظرية فهي :

- إن السياسة العامة تجسد عملية تفاعل مستمرة مع الظروف البيئية المحيطة .
- دائرة السياسة العامة تعتبر نظرية عامة وليست مجرد نموذج لوصف السياسة العامة المطبقة في كل الدول ، وتمكن من وصف وتحليل واستشراف مستقبل السياسة العامة .
- إضفاء صفة الديمقراطية على عملية تحليل السياسة العامة بمعنى توسيع قاعدة المشاركة في عملية صنع القرار .
- زيادة التركيز على الهوة التي تفصل بين النظرية وواقع السياسة العامة وتتبع مراحل مختلفة .
- زيادة أهمية السياسة العامة في توجيه وتحديد مستقبل الشعوب والدول المعاصرة .
- توفير العديد من البدائل أمام صانع القرار.

وحسب رؤية Bridgman & Davis 1993 بردجمان وديفيس هناك ثمان مراحل متداخلة للسياسة العامة :

أولاً : تحديد المشكلة أو المشاكل التي تحظى باهتمام وأولويات صانعي القرارات ومن ثم (التشخيص للمشاكل).

ثانياً : التحليل .

ثالثاً : اختيار الإدارة المناسبة .

رابعاً : التنسيق .

خامساً : الاستشارات .

سادساً : اتخاذ أو صنع القرار .

سابعاً : تطبيق القرار أو تنفيذه .

ثامناً : التقييم والتعديل .

مراحل السياسة العامة وفق منظور نظرية دائرة السياسة العامة

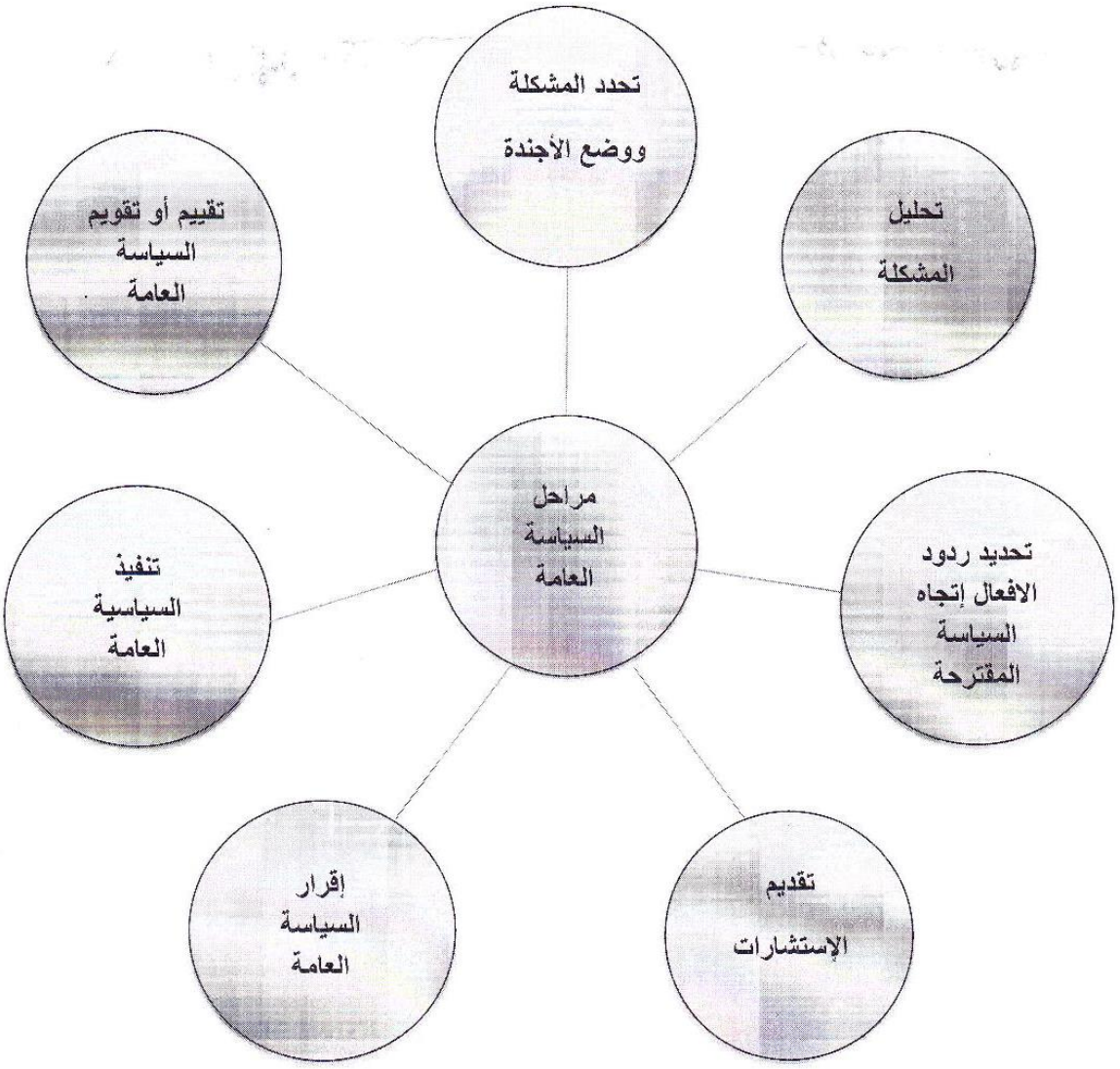

يركز في الوقت المعاصر على حق المواطن في العيش الكريم وأن يحيا حياة مستقرة إدارياً ، منفتحة سياسياً ، وقائمة على إقتصاد يهدف الى تحقيق سبل عيش كريمة لا إستغلالية أو تهميشية وفي إطار قانوني تحمي فيه مصالحه ومصالح غيره ، فهدف السياسات العامة هو تحقيق مصلحة الجميع في إطار وجود دولة تستند إلى مبادىء قانونية ترسخ أسس العدل والمساواة والعيش الكريم ومفهوم القانون يأتي لتحقيق السياسات العامة للجماعة والحفاظ على إنسجام المجتمع وحمايته من أي اختلالات أو شوائب صفو الحياة فيه وأياً كان شكل السياسات ، سياسية أم إجتماعية ، أم اقتصادية أم ثقافية وغيرها ، هدفها النهائي هو المجتمع عموماً بكل مكوناته ومن هنا فأن مبدأ المشروعية هو المنظم لكافة الأعمال في الدولة وهو واجب احترامه من كافة الأطراف حكاماً ومحكومين .

فالمشروعية هي : ((وجوب إحترام القواعد المحددة لسلطات الهيئات العامة والمنظمة لأختصاصاتها بحيث تدور قدرات الهيئات العامة على التصرف إتساعاً وضيقاً مع الضوابط التي تحدد لها قواعد اختصاصها)) ، واذا استندت السياسة العامة على هذا المبدأ فإنها تعزز المشاركة وتقويها .

تعريف المشكلة :

يمكن تعريف المشكلة لأغراض صنع السياسات العامة بأنها : موقف أو حالة تحرك الحاجات والشعور بعدم الرضا لدى أفراد مجتمع ما ، مما يدفعهم لطلب العون أو بتدخل الحكومة للمساعدة في إزالة ما يعانون منه أو بأنها Smith 1964 : ((حاجات غير مشبعة وقيم غير مدركة أو مفهومة يمكن إشباعها أو تحقيقها بالنشاط أو الفعل الحكومي Dunny 1979)).

خصائص مشاكل السياسات العامة :

أولاً : التبادلية : تؤثر وتتأثر ببعضها الاخر ، متشابكة ، ومعقدة وذات أجزاء متعددة .

ثانياً : الذاتية : تصنيف وتفسير الظروف التي تنشأ عنها مشاكل السياسات العامة يتم وفق الخبرات الذاتية أو الشخصية للقائمين على صناعة القرار لتلك السياسات .

ثالثاً : الوضعية : تكون من صنع الأفراد أو الجماعات فهي توجد أينما وجدت المجتمعات الإنسانية .

رابعاً : الديناميكية : متحركة ليس لها حدود بيئية .

المشاكل الخاصة : هي الصعوبات ، أو المطالب التي تخص فرداً واحداً من أفراد المجتمع :

⟵ تسريح الموظف من وظيفته ، فرد لم يحصل على دواء .

المشاكل العامة : هي التي تتأثر بها مجموعة من الأفراد، وكلما زاد عددهم أخذت أهمية عامة ، لدى صانعي السياسات العامة :

⟵ عدم توفر الخدمات ، الصحية ، التعليمية ، الفقر ، البطالة ، الغذاء الى غيرها .

يقسم اندرسون 1999 ، المشاكل من حيث المجال الى نوعين :

1- **المشاكل الإجرائية** : وهي المتعلقة بكيفية قيام الحكومة ومؤسساتها المختلفة بتنظيم شؤونها وإدارة أعمالها وأنشطتها المختلفة .

2- **المشاكل الأساسية** : وهي القضايا التي تتعلق باهتمامات أفراد المجتمع ، مثل حرية الرأي والتعبير ، المشاركة السياسية ، الأمن الداخلي ، التلوث البيئي ، الأجور .

وبشكل عام فأنه من الصعوبة بمكان لأي دولة أن تحل مشاكل السياسات العامة بشكل شمولي أو تلبية مطالب المجتمعات أو معالجة المشاكل التي تواجههم دفعة واحدة ، وهنا يأتي تحديد الأولويات وأيها أهم والبدء بحل تلك المشاكل حسب الأولوية والأهمية للمجتمع والدولة ، فهنالك عوامل تساعد على إيصال القضايا والمطالب وتحديد أولوياتها مثل : الجماعات وبالذات جماعات المصالح المختلفة والنقابات المهنية ، قادة الأحزاب ، نوعية المشاكل وخطورتها ، وسائل الإعلام المختلفة ، ممثلين الشعب في البرلمانات المختلفة .

مؤسسات صنع السياسات العامة :

1. المؤسسات العامة .
2. المؤسسات غير الرسمية .

أولاً : المؤسسات الرسمية (الحكومية) : السلطة التشريعية ، السلطة التنفيذية ، السلطة القضائية ، أي الجهات صاحبة الإختصاص الدستوري والقانوني في رسم وصنع السياسات العامة .

ثانياً : المؤسسات غير الرسمية (غير الحكومية) : جماعات المصالح أو الجماعات الضاغطة ، الأحزاب السياسية (دورها في التعبير عن الرأي العام ، وتوفير قدر من المشاركة في رسم السياسات العامة ، تجميع المصالح ، أداة من أدوات التنشئة السياسية ، والمساهمة في إضفاء الشرعية على النظام السياسي تمتلك قدرة من التأثير على رسم السياسات العامة إن كانت داخل السلطة أو خارجها).

الرأي العام ((رأي فرد أو مجوعة من الأفراد تجاه مطالب أو قضية معينة في ظروف ووقت معنيين ثم تطور و اتسع بالتفاعل والاتصال ليكون رأياً عاماً لشريحة واسعة من المجتمع والرأي العام يشارك في رسم السياسات العامة في المجتمعات الديمقراطية من خلال وضع قيم ومعايير وتوقعات للسياسات العامة والذي يضع السياسة العامة هي مركز صنع القرار يضاف لذلك مراكز الدراسات ، والنوادي ، والجمعيات والنقابات المهنية على مختلف أنواعها .

الخطوات التي تمر بها عملية صنع السياسات العامة

أولاً: معرفة وتحديد القضايا والمشاكل العامة الناتجة عن المطالب والرغبات للمواطنين غير المحققة .

ثانياً : تحديد بدائل السياسات العامة بعد جمع المعلومات وإستشارة الجهات المعنية أو صاحبة العلاقة ، وتشكيل لجان على مستوى البرلمان ، أو السلطة التنفيذية لتقصي الحقائق وجمع المعلومات وسماع أراء الخبراء وهكذا .

ثالثاً : اختبار السياسة المناسبة ومناقشة كل بديل وتقديم البرامج للحلول .

ألية النقاش أو التفاعل بين المستفيدين والمعنيين برسم السياسات العامة تأخذ الأنماط التالية :

1- **المساواة** : هي عملية تفاوض بين شخصين أو أكثر للاتفاق على حل مقبول ولو جزئياً لمصلحة تحقيق الأهداف وليس بالضرورة أن يكون حلاً مثالياً ، بمعنى التوصل الى مبادلات بين الأطراف – أي تبادل المنافع المشتركة بين المتساومين وفقاً لـ ((خذ وأعط)).

2- **المنافسة** : نشاط يمارسه طرفان أو أكثر بهدف الوصول الى الغاية نفسها أي أنها تتم عند وجود طرفين أو جهتين أو أكثر مثل منافسة بين الأحزاب للحصول على الأصوات ، التنافس على الموارد النادرة تحقيق غاياته دون تقديم أي نفع للاخر.

3- **الصراع** : حالة من حالات التفاعل التي تتم بين طرفين بفوز أحداهما بما يطمع اليه الاخر ولا يوافق الطرف الاخر على ذلك .

4- **الأمر أو الفرض** : إصدار الأوامر والتعليمات من الأعلى إلى الأدني في المنظمة الواحدة ، أسلوب لصنع السياسات العامة في الأنظمة غير الديمقراطية.

5- **الإقناع والتعاون** : إستمالة أحد الأطراف للطرف الاخر للحصول على تأييده أو عرضه حول قضية أو مطلب ما بعد إقناعه بسلامة الرأي أو القضية .

المراجع

.1	د. مصطفى عبدالله خشيم ، نظرية السياسة العامة ،المؤتمر الوطني الأول للسياسات العامة في ليبيا ، بنغازي جامعة قاريونس ،11-13 يونيو 2007 .
.2	د.كي لوسون ، المجتمع السياسي ، مقدمه مقارنة في العلوم السياسية ، ترجمة معصوم حبيب ، جامعة الكويت ، 1998.
.3	موسوعة العلوم السياسية ، جبري مقلد ، وربيع ، جامعة الكويت ،1993-1994.
.4	د. جيمس اندرسون ، صنع السياسات العامة ، ترجمة عامر الكبيسي ط، عمان ، دار المسيرة، 1999.
.5	أ.د جابريل الموند ، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر ، ترجمة هشام عبدالله ، عمان 1998.
.6	أ.د كمال المنوفي ، أصول نظم السياسة المقارنة ، الكويت ، 1987.
.7	أ.د. علي الدين هلال ونفين مسعد ، النظم السياسية العربية ، قضايا الاستمرار والتغير، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000.
.8	صياغة السيسات العامة : إطار منهجي ، ورقة عن الأنترنت غير معروف المؤلف.
.9	د. صالح مفتاح علام دور القانون في تنفيذ السياسة العامة ورقة للمؤتمر الوطني الأول للسياسات العامة في ليبيا ، جامعة قاريونس ، 11-13 يونيو 2007.